خطوة مهمة لتنظيم الحالة الخاصة لإدراجها تحقيقاً لاستقلاليتها

شركة البورصة تقترب من الإدراج.. و«هيئة الأسواق» تمهد الطريق بقرارات جديدة

شريف حمدي

مع اقتراب إدراج شركة بورصة الكويت للأوراق المالية في سوق الأسهم، أصدرت هيئة أسواق المال قرارا بشأن تعديل بعض أحكام كل من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وقواعد بورصة الكويت، كما أصدرت الهيئة قرارا خاصا بشأن تنظيم إدراج شركة بورصة الكويت للأوراق المالية في البورصة.

ورصدت «الأنباء» أهم التعديلات وكانت كما يلي:

● تشكيل لجنة من 3 أعضاء تشكلها البورصة ويترأسها قاض منتدب من مجلس القضاء، للنظر في أي مخالفات يرتكبها أحد أعضاء البورصة.

● يتوجب على أمين سر اللجنة إخطار هيئة أسواق المال والبورصة بقرارات اللجنة تجاه عضو البورصة المخالف.

● علي أمين السر إخطار المخالف بالموعد الذي حددته اللجنة لنظر المخالفة المنسوبة إليه ومضمونها وذلك قبل 3 أيام عمل على الأقل.

● لمجلس التأديب تأييد أو إلغاء أو تعديل قرار البورصة أو اللجنة بقرار مسبب.

● التزام البورصة بتقديم تقرير شهري للهيئة عن الحالات التي تم رصدها.

● يحق للجنة التقدم ببلاغ للنيابة العامة إذا كانت المخالفة ينطوي عليها شبهة جنائية.

● يحق للصادر ضده قرار او عقوبة التظلم أمام مجلس التأديب خلال 15 يوما من إخطاره.

● ينشر قرار مجلس التأديب متضمنا اسم المخالف ورقم المخالفة ومضمونها على لوحة الاعلان بالبورصة، وأي بيانات أخرى تراها البورصة ضرورية.

وتأتي هذه القرارات حسب بيان صحافي لهيئة أسواق المال أمس، بهدف توفير الإطار التنظيمي والرقابي اللازم للتعامل مع حالة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بصفتها شركة مدرجة وجهة مشرفة على الشركات المدرجة في الوقت ذاته أو ما يعرف به عالميا بمصطلح Self-listed Exchange، كما تهدف الهيئة من هذه القرارات إلى ضمان تحقيق استقلالية البورصة سواء من خلال إنفاذ الهيئة لبعض متطلبات الإدراج على البورصة بشكل مباشر ومستمر، أو من خلال وضع الأسس التي من شأنها ضمان أداء البورصة لمهامها على ذاتها كشركة مدرجة، وعدم وقوعها في حالات تعارض المصالح التي قد تنتج عن هذه الحالة.

وتتطرق هذه القرارات إلى إجراءات طلب إدراج شركة البورصة، بحيث يتم تقديمه بشكل مباشر - من خلال مستشار الإدراج - إلى هيئة أسواق المال للنظر فيه استثناء من الإجراء الاعتيادي والذي بموجبه يتم تسلم توصية البورصة بشأن طلبات الإدراج، كما يلزم القرار الشركة الكويتية للمقاصة بوقف عمليات نقل الملكية اعتبارا من تاريخ التقدم بطلب الإدراج حتى يوم الإدراج، وذلك للتثبت من شروط الحد الأدنى لعدد المساهمين وفقا للفصل السابع من قواعد شركة بورصة الكويت.

كما نصت القرارات على الالتزامات المستمرة التي تنطبق على شركة بورصة الكويت (كشركة مدرجة) في البورصة وتزويدها للهيئة بالإجراءات والتدابير الكفيلة بمنع قيام حالات تعارض المصالح بصفتها شركة مدرجة وذلك لضمان عدم تأثيرها على استقلالية البورصة في أداء المهام والأنشطة التي تمارسها كبورصة مرخص لها من قبل الهيئة، وتناولت القرارات بعض الجوانب التي ستشرف عليها الهيئة في التأكد من استيفاء البورصة لقواعدها.

تجدر الإشارة الى أن الهيئة قامت بمخاطبة شركة بورصة الكويت بشأن القرار الخاص المشار إليه أعلاه كونها هي الجهة الوحيدة المعنية بتطبيقه.

وقد قامت الهيئة بالتواصل مع بعض هيئات الأوراق المالية لأسواق متقدمة وناشئة والتي لديها حالات مماثلة، للوقوف على تجربتهم الرقابية في بعض الجوانب المتصلة بإدراج البورصات، كما قامت الهيئة باستطلاع رأي شركة بورصة الكويت بشأن هذا الموضوع والأخذ ببعض ما تم تزويده للهيئة من آراء قبل إصدار الهيئة لقراراتها بهذا الشأن.

وتأتي هذه الخطوة الهامة في تنظيم إدراج البورصة، بعد النجاح الذي حققته الهيئة في خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية، واستمرارا لجهودها في خلق سوق جاذب لإدراجات نوعية بما يتماشى مع تطلعات المستثمرين بمختلف فئاتهم، واستكمالا لدفع عجلة تطوير سوق المال الكويتي والتي تم تتويجها مؤخرا بالترقية في كبرى المؤشرات العالمية مثل MSCI، وFTSE Russell وS&P DJ.

لنحو 784 عقداً منذ بداية 12 مارس الماضي حتى 20 يونيو الجاري

تعاقدات الحكومة الطارئة تقفز إلى أكثر من مليار دينار

أحمد مغربي

بلغت قيمة التعاقدات الحكومية خلال الفترة الممتدة من 12 مارس الماضي حتى 20 يونيو الجاري للحالات الطارئة لأكثر من مليار دينار لنحو 784 عقدا، فيما تم تحقيق وفر بقيمة 34 مليون دينار من هذه التعاقدات.

ووفقا لبيانات صادرة عن ديوان المحاسبة، فإن تلك التعاقدات التي درسها فريق الديوان تأتي ضمن التعاقدات الحكومية لمتابعة الحالات الطارئة في ظل مواجهة فيروس كورونا المستجد، حيث بلغت تعاقدات وزارة الصحة نحو 264 مليون دينار لأكثر من 265 عقدا لتستحوذ على نحو 35٪ من تعاقدات الجهات الحكومية، فيما استقرت تعاقدات وزارة المالية عند 32 عقدا بقيمة 50 مليون دينار دون تغيير.

وقامت وزارة الكهرباء والماء بالتعاقد على 42 عقدا بقيمة 168 مليون دينار، فيما تعاقدت وزارة الدفاع على 56 عقدا بقيمة 87 مليون دينار، أما مجلس الوزراء تعاقد على 74 عقدا بقيمة 101 مليون دينار، ووزارة الداخلية قامت بالتعاقد على 46 عقدا بقيمة 71 مليون دينار.

أما وزارة الأشغال العامة فتعاقدت على 63 عقدا بقيمة 217 مليون دينار، وسجلت جهات أخرى عقودا بقيمة 83 مليون دينار لنحو 206 عقدا، وذكر ديوان المحاسبة أن هذه التعاقدات يمتد تنفيذها لعدة سنوات مالية.

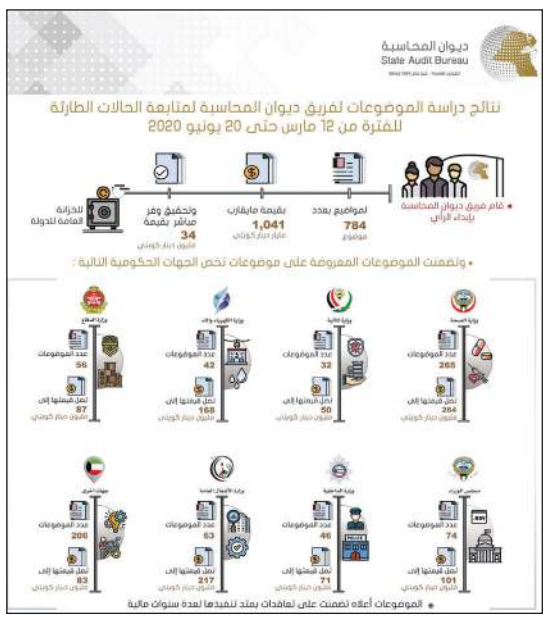

من جهة ثانية، قال ديوان المحاسبة انه تم ابداء الرأي في موضوعات بشأن تعاقد الصندوق المؤقت لاستقبال المساهمات النقدية لدعم جهود الحكومة في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد حيث بلغ اجمالي قيمة المساهمات حتى تاريخه 53,7 مليون دينار، وبلغ عدد الموضوعات المعروضة 22 بقيمة 29 مليون دينار، وتم توفير تجهيزات ومعدات طبية وأدوية ومستهلكات لوزارة الصحة وتوفير محجر صحي متكامل لاحتواء 5 آلاف عامل بوزارة الأشغال.

«الكويتية للاستثمار» تعفي مستأجري «المناخ» من إيجار يونيو

طارق عرابي

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن إعفاء كل المستأجرين في مبنى سوق المناخ من سداد القيمة الإيجارية عن شهر يونيو 2020، وذلك انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الوضع الحالي ولتخفيف الضرر الناجم في ظل استمرار الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الدولة، والتي أدت إلى إغلاق مكاتب مبنى سوق المناخ، وذلك حفاظا على الصحة العامة ولمنع انتشار فيروس كورونا، .

وبهذا الخصوص وجه مدير عام شركة العمران للتطوير العقاري ماجد الغملاس كتابا إلى مستأجري «المناخ» أكد فيه أن قرار الإعفاء جاء بناء على القرار الصادر من مجلس الوزراء رقم 615 بالتعميم إلى الوزراء والجهات الحكومية بشأن الآثار القانونية والإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد على عقود الانتفاع بأملاك الدولة الخاصة.

أكدوا أنه من غير المنطقي مواصلة الإغلاق إلى ما لا نهاية.. بالتزامن مع إعلان دول الجوار فتح أسواقها من جديد

اقتصاديون لـ «الأنباء»: عودة الحياة لطبيعتها بالكويت.. أصبحت ضرورة وليست خياراً

■ العتيقي: المبالغة بالحذر أضرت الاقتصاد وتسببت بقطع أرزاق شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين

■ الجريوي: الجانب الصحي طغى على «الاقتصادي» وتسبب في شلل كبير للشركات والمؤسسات والبنوك

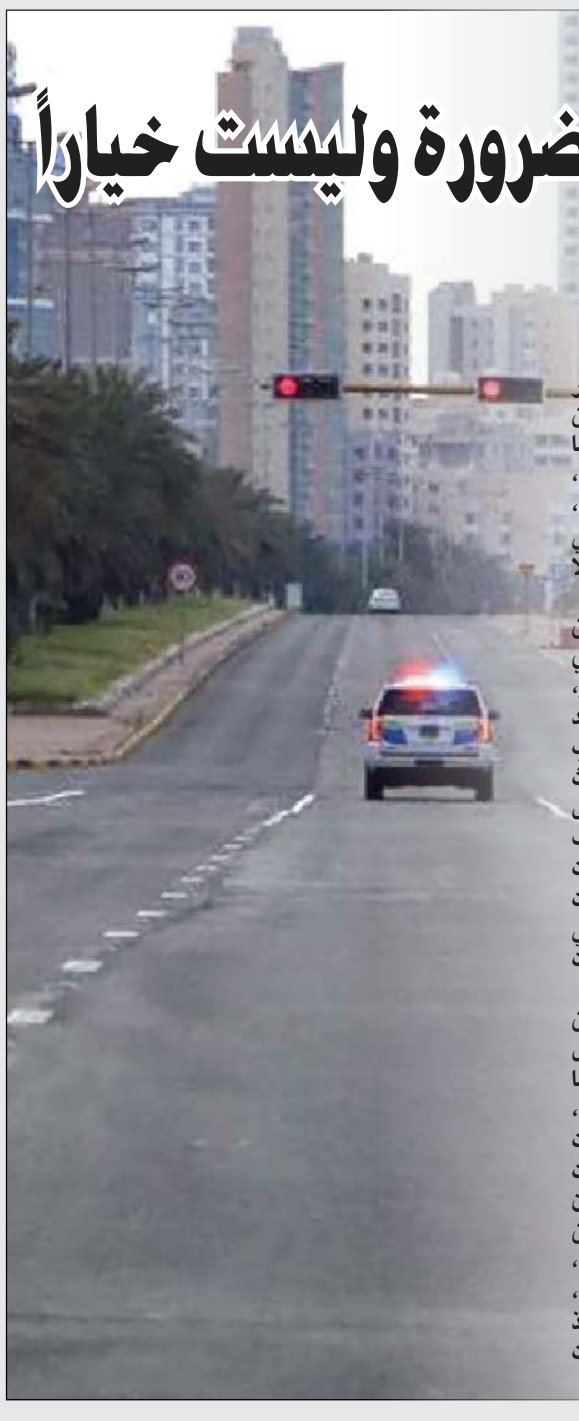

طارق عرابي

في الوقت الذي أعلنت فيه معظم دول العالم عن عودة الحياة إلى طبيعتها، مازالت الكويت، التي قاربت إجراءات الإغلاق لديها نحو 4 أشهر، مترددة في اتخاذ قرار العودة، وذلك على الرغم من التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي طالت البلاد في ظل جائحة فيروس كورونا التي ضربت معظم دول العالم.

فالكويت كانت من أولى دول المنطقة في تطبيق الإجراءات الاحترازية المتشددة، والتي تضمنت تعطيل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، إلى جانب تعطيل كافة الأنشطة التجارية والاقتصادية، وتطبيق منع التجول الجزئي تارة والكلي تارة أخرى، وعزل مناطق سكنية كاملة، ولكنها مازالت لم تقرر بعد موعد عودة الحياة إلى طبيعتها، رغم انعكاس ذلك كله على كل قطاعات الاقتصاد بلا استثناء.

خبراء اقتصاديون، أكدوا لـ «الأنباء»، ان عودة الحياة إلى طبيعتها باتت مطلبا وضرورة وليس خيارا، فالفيروس ليس له علاج، وبالتالي من غير المنطقي مواصلة الإغلاق إلى ما لا نهاية، بدليل أن العديد من دول العالم بما فيها دول الجوار التي على رأسها المملكة العربية السعودية، قررت منذ بداية الأسبوع الجاري إنهاء الحظر المفروض على البلاد وعودة الحياة من جديد بعد تطبيق أنماط جديدة من الإجراءات في الأسواق والمطارات والمطاعم ومقرات العمل والأماكن العامة، باتباع الاشتراطات والبروتوكولات الوقائية، للتقليل من فرص انتشار العدوى.

في البداية، أكد الخبير الاقتصادي طارق العتيقي أنه من أشد المؤيدين لعودة الحياة لما كانت عليه في السابق، خاصة ان الحظر الذي بدأ منتصف مارس الماضي ومازال مستمرا حتى يومنا هذا قد حقق النتائج المرجوة منه، ومن ثم فإن المرحلة الحالية أصبحت تحتاج بشكل أكبر إلى الوعي الاجتماعي والالتزام بالإجراءات الصحية التي تقضي بضرورة لبس الكمامات والقفازات، والحفاظ على خطوات التباعد الاجتماعي.

طارق العتيقي

د.خالد الجريوي

وأضاف ان الحكومة وضعت شروطا لعودة الحياة مثل أن تكون الكمامات وقياس الحرارة شرطا رئيسيا لدخول الأسواق ومقرات العمل والمطاعم والأماكن العامة، إضافة إلى أن عودة الموظفين لن ترافقها أجهزة بصمة يدوية، وذلك لتطبيق نظام حضور وانصراف مرن، لسلامة العاملين في الدخول والخروج من وإلى مقرات العمل، وهذه كلها إجراءات سليمة ومطلوبة، فلماذا لا يتم الاعتماد عليها والبدء بعودة الحياة إلى طبيعتها بأقصى سرعة ممكنة؟

مبالغة بالحذر

وتابع العتيقي: الإحصائيات المتوافرة لدى وزارة الصحة تكشف عن أن أكثر من 98٪ من الإصابات بالكويت ليست خطرة، وبالتالي لا يوجد سبب لهذا الهلع الكبير، خاصة ان المبالغة في الحذر قد أضر كثيرا بالاقتصاد الكويتي، وتسبب في قطع أرزاق شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين، ناهيك عن الخسائر المالية التي تتحملها الدولة مقابل الرواتب الشهرية التي تصرف للمواطنين دون أن تقابلها إيرادات.

وأكد ان الفترة الحالية ملائمة جدا لفتح الاقتصاد والسماح بسفر المواطنين والمقيمين، ما سيعطي فرصة كبيرة للحكومة إلى إعادة ترتيب البيت من الداخل ووضع الاستعدادات اللازمة خلال فترة الصيف التي ستمتد حتى نهاية سبتمبر المقبل، خاصة ان موسم الصيف عادة ما يشهد هجرة كبيرة من الكويتيين والمقيمين بالشكل الذي يخفف الأعباء عن كاهل الدولة.

إدارة الأزمة

بدوره، طالب الخبير العقاري د.خالد الجريوي بأن تحذو الكويت حذو السعودية في رفع الحظر وعودة الحياة إلى طبيعتها، مشيرا إلى أن السعودية التي لديها أكثر من 15 مليون نسمة، وعدد الإصابات فيها يفوق الكويت بـ 5 أضعاف قررت فتح البلاد وعودة الحياة إلى طبيعتها.

وأكد الجريوي أن الكويت تعاني من غياب القدرة على إدارة الأزمة الحالية التي تعتبر أزمة جديدة من نوعها، حيث نرى أن الجانب الصحي طغى على الجانب الاقتصادي في هذا الشأن، ما تسبب في شلل كبير للشركات والمؤسسات والبنوك، في الوقت الذي مازالت فيه الحكومة تماطل باتخاذ قرار عودة الحياة، بل أنها مترددة في الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية بمبررات ضعيفة.

الضرر الاقتصادي

وألمح إلى أن التراجع الحالي في القطاعات الاقتصادية ليس في صالح الكويت، مؤكدا أنه كلما تأخرنا أكثر كلما زاد الضرر على الاقتصاد، لذا فإن عودة الحياة إلى طبيعتها باتت مطلبا وليس خيارا، فالفيروس ليس له علاج، وبالتالي من غير المنطقي مواصلة الإغلاق إلى ما لا نهاية.

وأشار الجريوي إلى أن آثار الإغلاق الحالي والذي قاربت مدته على الـ 4 أشهر، لم تقتصر على الاقتصاد وحده، بل وحتى على الجانب الاجتماعي والنفسي، حيث أدى الإغلاق إلى تعطيل الحياة الاجتماعية، وإيقاف الاحتفال بالعيد أو الزيارات العائلية، بل وحتى المناسبات الاجتماعية والجنائز، وهي آثار انعكست على كافة فئات المجتمع بلا استثناء.

وشدد على ضرورة أن تحذو الكويت حذو دول الجوار لتبدأ بفتح أبوابها وعودة الحياة من جديد، مع ضرورة توفير الأدوات الصحية اللازمة من كمامات وقفازات، ووضع القوانين الملزمة للجميع بما يضمن تطبيق الاشتراطات الصحية، ويحقق الغاية المنشودة، والتي يأتي على رأسها إنقاذ ما يمكن إنقاذه من القطاعات الاقتصادية بالبلاد.